الفصل الثامن

هل يوافق المسيح على الإجهاضات وعقوبة الإعدام؟

الإجهاض

من بين جميع القضايا الأخلاقية والسياسية التي تُناقش في أمريكا مناقشة حادة، فإن قضية الإجهاض هي أشدها إثارة للشقاق. وتسري العواطف في هذه القضية سرياناً عميقاً على كلا الجانبين من المسألة، وكلاهما يتغلغل في كل من سياستنا المحلية والخارجية على حد سواء. وفي الوقت نفسه، هناك إجماع عام داخل كنائسنا المسيحية على أن الجنين المتطور هو حياة إنسانية ويجب أن تحمى.

ومن المستحيل من الناحية العملية دمج وجهتي النظر الأكثر تطرفاً بشأن الإجهاض، ففي أحد الطرفين يزعمون أن هذا القرار هو بشكل صارم قرار يجب أن تتخذه المرأة بشأن جسدها بدون أي اعتبار أو باعتبار قليل للجنين، وفي الطرف الآخر يرون أن كائناً بشرياً موجود في لحظة الحمل وأن جريمة قتل تنتج عن أي قطع لتطور النطفة المخلقة، أو، أي قطع لتلقيح بييضة الأنثى من حيوان منوي مقذوف. ولن يكون هناك أبداً أي مصالحة بين هؤلاء المؤمنين الحقيقيين.

وأنا مقتنع أن كل إجهاض مأساة لم يخطط لها، ووقعت من خليط من الأخطاء الإنسانية، وأن هذه القضية هي واحدة من أصعب القضايا الأخلاقية

والسياسية التي كان يجب علي أن أواجهها. وبصفتي رئيساً، قبلت التزامي بأن أنفذ قرار المحكمة العليا المعروف باسم رو ضد ويد، وفي الوقت نفسه حاولت في كل طريقة ممكنة أن أقلل عدد الإجهاضات إلى الحد الأدنى، من خلال القيود القانونية المحدِّدة، ومنع حالات الحمل غير المرغوب فيها، وتشجيع النساء الحوامل على أن يكملن حملهن ويضعنه، وتشجيع الأبوة بتربية التبني.

وقد تلقيت وابلاً من القصف بالأسئلة حول الإجهاض من وسائل الإعلام طوال حملاتي الانتخابية ومدة رئاستي. وكانت إحدى ملاحظاتي التي تذكر ذكراً جيداً وغالباً ما يجري اقتباسها قد جاءت في مؤتمر صحفي رئاسي في شهر تموز/يوليو 1977، حين دافعت عن نقص مساندتي لاستخدام الأرصدة الفيدرالية من أجل تنفيذ الإجهاضات للأمهات الفقيرات، على رغم أن النساء الغنيات يملكن ما يستطعن به إنهاء حملهن. ومن دون تفكير مسبق مدقق أجبت عن السؤال المتصل بهذه القضية بالقول: "الحياة غير منصفة في الغالب".

وكنت أستطيع أن أرى عندئذ، والآن، أن هناك فرصة واضحة للقيام بتخفيضات جوهرية في الحاجة إلى الإجهاضات أو الرغبة فيها في الوقت الذي يتم فيه حماية الحقوق الأساسية للمرأة الحامل حسب ما أوجبت المحكمة العليا. وقد دعوت إلى تطوير إجراءات أكثر جاذبية للتبني، آملاً أن تساعد على تشجيع ولادة الطفل الذي قد لا يكون مرغوباً فيه أو غير مخطط له، وفي الوقت نفسه فهو يلبي رغبة الذين يودون أن يكونوا آباء في أن يكون لديهم طفل. وكذلك فإن إدارتي أعطت أعلى أولوية للرعاية الصحية للأمهات الجديدات ولأطفالهن.

وباختصار، فقد حاولت أن أفعل كل شيء ممكن لمنع حالات الحمل غير المرغوب فيه ولتشجيع الأمهات المنتظرات ليكملن حملهن ويضعن أطفالهن. ومن

دون أي اعتذارات، عالجت القضية بنوع ما من المدخل البسيط وهو أن "كل طفل حملت به امرأة يجب أن يكون طفلاً مرغوباً فيه". وكذلك فإن الثقافة الجنسية الصريحة والفعالة ضرورة حاسمة لمن هم دون العشرين من العمر، مع التشديد أولاً وقبل كل شيء على التعفف، ولكن على المعلومات أيضاً عن وسائل ضبط الحمل المأمونة والثابتة بالتجربة.

وكثير من النشيطين المتحمسين للحياة لا يمدون اهتمامهم إلى الطفل الذي ولد، وهم أقل من يحتمل أن يساندوا البرامج الخيرية التي يعتبرونها "اشتراكية". وهم يتجاهلون حقيقة هي أن الأم المترددة بعد أن تقرر أن لا تجري الإجهاض، ينشأ لديها عادة هي وأسرتها عدد من الحاجات مثل: التثقيف المستمر للأم، أو إجازة الأمومة من عملها، رعاية صحية خاصة، مع التأمين لتغطية التكاليف، وعلاوات الإسكان، وأجر كاف في الحد الأدنى، وائتمان ضريبي لمساعدة الأم الموظفة وطفلها ليكون لهما حياة كريمة. وثلثان من النساء اللواتي أجرين إجهاضاً يزعمن أن سببهن الأول هو أنهن لا يستطعن رعاية الطفل.

هناك مصدران رئيسان للبيانات عن الإجهاض في الولايات المتحدة: معهد ألان غوتماشر ومراكز السيطرة على المرض، وتقريرهم الأخير(2002) يشير إلى أن 47 بالمائة من النساء اللواتي حملن حملاً غير مقصود يلجأن إلى الإجهاض. وست من عشر من هؤلاء النساء كن أمهات من قبل الإجهاض، مع كون 40 بالمائة منهن من البيض، و32 بالمائة من السود، و20 بالمائة من أصول أمريكية اللاتينية. وأكثر من نصفهن في العشرينيات من أعمارهن، وحوالي 15 بالمائة منهن تحت سن العشرين. وليس هناك نمط واضح للعرق، أو للعمر، أو للحالة الزوجية، أو الأطفال السابقين. والعامل المشترك الغالب هو الفقر، مع حدوث

ستة من عشرة من الإجهاضات بين أولئك اللواتي لهن دخول سنوية أقل من 28000 دولار لعائلة من ثلاثة أشخاص.

ومع الرفاهية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية القوية، وصلت المعدلات الأمريكية للإجهاض في الانخفاض في أثناء التسعينيات إلى معدلها قبل أربعة وعشرين عاماً، إلى معدل يساوي ستة عشر بالألف فقط من النساء اللواتي في سن الحمل. لقد كان معروفاً منذ مدة طويلة أنه كان يوجد إجهاضات أقل في الأمم التي تملك فيها الأمهات المنتظَرات الوصول إلى موانع الحمل، وإلى ضمان أن يحصلن هن وأطفالهن على الرعاية الصحية الجيدة، وأن يكون لديهن على الأقل الدخل الكافي لمواجهة احتياجاتهن الأساسية.

وأجدر الأمثلة بالذكر هي بلجيكا وهولندا حيث تحدث سبعة إجهاضات فقط بين كل ألف امرأة في سن حمل الأطفال. وفي بعض البلدان التي تعتبر من الروم الكاثوليك في غالبيتها والتي ينظر فيها إلى كل الإجهاضات بصفتها غير قانونية، ولا تتوافر فيها إلا خدمات اجتماعية قليلة، مثل البيرو، والبرازيل، وتشيلي، وكولومبيا، فإن معدل الإجهاض هو خمسون في الألف. ووفقاً لما تراه منظمة الصحة العالمية، فإن هذه النسبة هي أعلى نسبة للإجهاضات غير المأمونة.

واحد من المداخل التي تنم عن حسن النية ولكنها غير منتجة هو أن نمتنع عن تعليم شبابنا كيفية تجنب الحمل، وهي تعليمات يتم توفيرها بشكل محكم ومستمر في الأمم الأخرى. وهناك الآن ارتفاع شديد صاروخي في الأرصدة الفيدرالية من أجل الثقافة الجنسية، ولكنها من سوء الطالع تكون في الغالب مع منع صارم ضد ذكر أي نوع من موانع الحمل، برغم حقيقة هي أن 60 بالمائة من

شبابنا الأمريكي تحت العشرين من العمر يقولون إنهم مارسوا الجنس قبل أن يبلغوا الثامنة عشرة من العمر. وتكشف مقالة في صحيفة نيويورك تايمز أن الشباب الكندي والأوروبي هم أيضاً ينشطون جنسياً في عمر مساو، ولكن البنات الأمريكيات، وهن محرومات من الثقافة الجنسية الصحيحة، معرضات لاحتمال الحمل بطفل أكثر بخمس مرات من احتمال حمل البنات الفرنسيات، والبنات الأمريكيات معرضات لاحتمال الإجهاض أكثر بسبع مرات، ومعرضات لاحتمال الإصابة بالسيلان أكثر بسبعين مرة من البنات في الأراضي المنخفضة. وكذلك فإن حدوث متناذرة نقص المناعة المكتسبة/ نقص المناعة الإنسانية بين الأمريكيين من ذوي الأعمار تحت العشرين عاماً هو أكبر بخمس مرات من المجموعة العمرية نفسها في ألمانيا. ومن الواضح أن شبابنا تحت العشرين من العمر ناضجون نضجاً كافياً يؤهلهم ليتلقوا الحقائق حول الجنس، وهم يستحقون أن يكونوا قادرين على أن يحموا أنفسهم، ويفضل أن تكون الحماية بالتعفف، ولكن بالاستخدام الحكيم لموانع الحمل إذا كان ذلك خيارهم عن قصد.

بعض السياسات الدولية غير منتجة لحكومتنا على نحو مساو لسياستها الداخلية. ففي آذار/مارس 2002، اشتركنا روزالين وأنا، مع بل غيتس الأب وزوجته ميمي، في رحلة حول محيط إفريقيا، مصممة لاستكشاف أمثل استثمار للأموال المرصودة من مؤسسة بل وميليندا غيتس من أجل تخفيف الأثر المرعب لمتناذرة نقص المناعة المكتسبة/الإيدز. وتقابلنا مع سلسلة واسعة من المواطنين، من عاهرات إلى قادة وطنيين، وعلمنا أنه كانت هناك نجاحات مرموقة في أوغندا والسنغال وإخفاقات مرعبة في بوتسوانا، وفي جمهورية إفريقيا الوسطى، وفي جنوب إفريقيا. وكان يبدو أن كينيا، وإثيوبيا، ونيجيريا تمسك

بمشكلاتها، مع وجود حوالي 6 بالمائة من السكان يحملون نقص المناعة المكتسبة (اتش آي في) بشكل موجب.

وكان أفعل مدخل هو العرض الجريء للثقافة الجنسية الصريحة واستخدام الواقيات الذكرية لمنع العدوى، متضافراً مع علاج رخيص ضد الفيروس يقدم للنساء الحوامل لتقليل حدوث عدوى نقص المناعة الإنسانية بين المولودين الجدد من الأطفال. وكانت هناك حاجة إلى العلاج أيضاً للكبار المصابين بالعدوى من قبلُ من أجل تخفيف المعاناة وإطالة العمر، وإن كان هذا العلاج مكلفاً.

هناك أعضاء من مجلس الشيوخ الأمريكي يحاولون أن يمنعوا استخدام أموال العون الخارجي من أجل أي شكل من الخدمات لتخطيط الأسرة في بلدان أخرى. أما الآن ومع مساندة من البيت الأبيض، فإن تعديلاتهم قد أُدخلت بلا استثناء تقريباً في معظم التشريعات الخيرية. إن أثر هذه السياسة غير منتج إذا كان الغرض من تطوير الإعانة هو تخفيف الألم والمعاناة، وتحسين حياة الكبار، وتقليل معدل الوفيات في الأطفال.

وفي السر، فإن بعض هؤلاء المشرعين مرتابون جداً بشأن بلدان العالم الثالث، في الوقت الذي يعترفون فيه أنهم يستسلمون لضغوط سياسية متصلبة من الموالين لحق الحياة. وهم يزعمون أن إنقاذ حياة الأطفال، على كل حال، لا يسهم إلا بزيادة السكان وبالمزيد من المعاناة المستقبلية. ومما يبعث على الدهشة، أن الإحصاءات تكشف عن العكس من ذلك تماماً: فالآباء يربون أطفالاً أقل حين يمتلك أطفالهم فرصة أفضل للبقاء، وتكون النتيجة أن معدلات النمو السكاني ووفيات الأطفال تتصل بعلاقة تناسبية، زيادة أو نقصاً معاً.

إن قداسة الحياة قضية أخلاقية أساسية، ويجب أن تكون التزاماً دينياً وسياسياً. وفي الوقت نفسه، هناك فعل موازن يجب أن يتم تطويره. وإحدى القضايا التي تناقش مناقشة حادة تتصل ببحوث الخلايا الجذعية. فقد ثبت علمياً أن البييضة الإنسانية المخصبة (وهي بحجم النقطة الموضوعة في نهاية هذه الجملة) تستطيع أن تقدم خلايا مرنة جداً في استخدامها، مع آمال في منع أو شفاء عدد من الأمراض، ومنها داء السكري، ومرض أليزهايمر، ومرض باركنسون، وإصابات العمود الفقري.

ومع دعم شعبي قوي من شخصيات جمهورية بارزة، ومنها نانسي ريغان والحاكم آرنولد شوارزينيغر، وافق الناخبون المصوتون في كاليفورنيا على استفتاء عام في سنة 2004 على تأسيس برنامج ضخم لبحوث الخلايا الجذعية، وتظهر استطلاعات الرأي العام التالية أن ثلاثة أرباع الأمريكيين على الأقل يساندون مثل هذه الجهود. وبرغم هذا الدعم العام، فإن بعض النشيطين من اليمين إلى اليسار ومعهم الرئيس بوش يعارضون بشدة أي إدخال لسلالات جديدة من الخلايا الجذعية. ويشير الرئيس بوش إلى أن سلالات قديمة قليلة كانت مرخصة وتنص على أن السؤال هو: "هل نستخدم أموال دافعي الضرائب أم لا لتدمير حياة من أجل الأمل في أن نجد علاجاً لمرض وبيل؟" والسلالات الإنسانية القليلة المتوافرة للبحث الممول من الحكومة قابلة للاستخدام ولكنها كانت قد نُمِّيتَ مع خلايا فأر، وهو مطلب يعمل العلماء على استبعاده. وفي هذه الأثناء، يستمر زخم لا يمكن ضبطه تقريباً من أجل البحث الموسع.

هناك أغلبية من الأعضاء من الحزبين في مجلسي النواب والشيوخ تساند إصدار تشريع محدد بعناية لا يخلق أي خلايا جديدة للبحث ولكنه يسمح

باستخدام بعض الأجنة المجمدة الزائدة الموجودة في مستوصفات التخصيب، إذا وافق الآباء على التبرع بها من أجل هذا الغرض المحدود. وحوالي 2 بالمائة مما يقدر أنه يبلغ أربعمائة ألف من الأجنة المجمدة وغير المستخدمة تنتهي إلى أن تعطى إلى أسر أخرى ترغب في الأطفال، في حين أن البقية يجري تدميرها. والقانون المقترح سوف يسمح باستخدام القليل من هذه الأجنة، في حين يمنع استخدام أموال دافعي الضرائب لعمل أجنة جديدة بالاستنسال أو بوسائل أخرى. وبرغم هذه القيود، فقد وعد الرئيس أن يستخدم حق النقض ضد أن تشريع من هذا النوع.

وكشف إعلان مذهل في شهر أيار/مايو 2005 أن علماء كوريا الجنوبية قد طوروا إجراء علمياً ثورياً يملك وعداً طبياً عظيماً. فباستخدام خلايا تبرع بها مرضى يعانون من داء السكري، وإصابات العمود الفقري، وابتلاءات أخرى، استطاعوا أن يخلقوا منها سلالات خلايا جذعية جديدة تستطيع وراثياً ملاءمة خلايا أولئك المصابين أو المرضى.

من الواضح أن موضوع الحياة قبل الولادة سوف يستمر في كونه واحداً من المواضيع التي تناقش مناقشة حادة جداً من النواحي الدينية، والسياسية، والعلمية. هناك التزام ديني قوي بقداسة الحياة الإنسانية، ولكن من التناقض أن بعض أشد حماة الخلايا الجذعية المجهرية حماسة هم أيضاً أكثر المناصرين حماسة لعقوبة الإعدام.

عقوبة الإعدام

حين كنت حاكماً لجورجيا، كان هناك تنافس شديد بين أقراني في الولايات الأخرى لنقرر أي حاكم منا كان يستطيع أن يحقق أعظم تخفيض في عدد نزلاء

السجن لدينا. وصرفنا الكثير من الجهد في الإصلاح المؤسسي، وأحضرنا الخبراء في وسائل متنوعة لتصنيف نزلاء السجن الجدد لإعدادهم من أجل التعليم الأساسي، والتدريب لمسار وظيفي، وإعادة التأهيل النفسي في السجن، وتبع ذلك كله إخلاء سبيل مبكر وبرامج إخلاء من أجل العمل[23]. وكنت أنا شخصياً مشتركاً في تجنيد المتطوعين من نوادي خدمات ليونز، وروتاري، وسيفيتان، وكيوانيس الذين كانوا مدربين ليخدموا بصفة ضباط تجريبيين، ولهم واجب مفرد: على كل واحد أن يوافق على "تبني" واحد من الذين يخلى سبيلهم بشرط حسن السلوك، وأن يتعرف على أسرة السجين في بيته، وأن يجد عملاً لهذا الشخص حين يمنح إخلاء السبيل المشروط بحسن السلوك. وفي ذلك الوقت، في السبعينيات من 1970، كان واحد فقط من كل ألف من الأمريكيين في السجن.

هُجرت تلك السياسة هجراً كاملاً وعُكِست، وأمتنا الآن تركز تركيزاً كاملاً تقريباً على العقوبة، وليس على إعادة التأهيل. وهذه ميزة للأصولية ولسان حالها يقول: "أنا على حق وفاضل، وأما أنت فعلى خطأ ومدان". وأكثر من سبعة من كل ألف من الأمريكيين هم الآن في السجون، ومعظمهم من أجل جرائم غير عنيفة. وهذا هو أعلى معدل حبس في العالم، وهو يتجاوز السجل السابق لروسيا وكان ستة في الألف. ومن بين أكثر صناعات البناء شغلاً في العديد من الولايات هي بناء المزيد من حجيرات السجن، وارتفعت فرص العمل حرّاساً للسجون ارتفاعاً صاروخياً شديداً. وقد تفاخر واحد من خلفائي في منصب حاكم جورجيا أمام زوجتي بأن أعظم إنجاز حققه في أثناء منصبه كان "بناء حجيرات سجن كافية لتصل من مبنى الكابتول على طول الطريق إلى مدينتي"، وهي مسافة تبلغ حوالي خمسة وأربعين ميلاً. وقانون ولايتنا "ضربتان وتكون

كما في لعبة البيسبول"[24] سوف يساعد على المحافظة على هذه الصناعة العقابية مزدهرة.

وإضافة إلى الحبس، فإن الولايات المتحدة تقف وحيدة تقريباً في العالم في إعجابها بعقوبة الإعدام، ورفاقنا القلة المتبقون هم أنظمة حكم تفتقر إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية. وتسعون بالمائة من كل مرات تنفيذ أحكام الإعدام المعروفة تتم في أربعة بلاد فقط وهي: الصين، وإيران، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي الحقيقة، فإن أمتنا والصومال (التي لا تمتلك حكومة منظمة) هما الوحيدتان اللتان رفضتا أن تصادقا على المعاهدة الدولية لحقوق الطفل، التي تمنع تنفيذ حكم الإعدام عن جرائم ارتكبها الأطفال. ومنذ عام 1990، فإن سبع بلدان فقط غير الولايات المتحدة أعدمت أناساً عن جرائم ارتكبوها وهم أحداث، ولكن هؤلاء وهم إيران، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، واليمن، ونيجيريا، والصين، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، قد تنصلوا الآن من هذه الممارسة. وأخيراً، في شهر آذار/مارس 2005، صوتت المحكمة العليا الأمريكية بخمسة ضد أربعة لجعل تنفيذ حكم الإعدام بالأحداث محرماً قانونياً، وهو قرار أدانه إدانة قوية كثيرون من المسيحيين المحافظين. ويبدو من غير المنطقي نوعاً ما أن نقول: "أنت انتهكت وصية الله التي تقول (أنت لن تقتل) ولذلك فسوف أقتلك". ومن سوء الطالع، تلك هي فلسفة عدد متناقص ولكنهم ما يزالون أغلبية ضئيلة من الأمريكيين.

في عام 1972 قضت المحكمة العليا أن عقوبة الإعدام، كما كانت تنفذ عندئذ، كانت "قاسية وغير عادية" ولذلك فهي غير دستورية. وفي 1 من شهر تموز/يوليو،1976، على كل حال، قلبت المحكمة الحكم بقرار سبعة أصوات ضد

اثنين، في الوقت الذي فرضت فيه بعض القيود، وأعيد فرض حكم الإعدام. وقد اعتبرت نفسي دائماً محظوظاً لأن أي تنفيذ للإعدام لم يتم تحت ولايتي حين كنت حاكماً ورئيساً.

واحد من الأسباب الرئيسية التي يقدمها أنصار عقوبة الإعدام هو أن هذه العقوبة رادع قوي لجريمة القتل ولغيرها من الجرائم الكبيرة. وفي الحقيقة، فإن الدليل يظهر العكس تماماً. فمعدل قتل النفس البشرية هو في الولايات المتحدة أكبر بخمسة أضعاف على الأقل من أي بلد أوروبي، وليس من بينها أي دولة تجيز عقوبة الإعدام. والولايات الجنوبية تنفذ أكثر من 80 بالمائة من أحكام الإعدام ولكنها تمتلك أعلى معدل لجريمة القتل من أي منطقة أخرى. وتمتلك تكساس حتى الآن معظم حالات تنفيذ الإعدام، ولكن معدلها في قتل النفس الإنسانية ضعف المعدل في ولاية ويسكنسون، وهي أول ولاية ألغت عقوبة الإعدام. والمسألة ليست مسألة جغرافيا أو عرق، كما يشار من قبل ولايات مشابهة ومجاورة: فعدد الجرائم الكبيرة التي تستحق عقوبة الإعدام هي أعلى، على التوالي، في داكوتا الجنوبية، وكونيكتكت وفرجينيا (وجميعها تطبق حكم الإعدام) من عدد هذه الجرائم الكبيرة في الولايات المجاورة من داكوتا الشمالية، ومساشوسيتس، وفرجينيا الغربية (وهي لا تطبق عقوبة الإعدام). وزيادة على ما تقدم لم يوجد أبداً حتى الآن دليل على أن إضافة عقوبة الإعدام قد خفضت الجرائم الكبيرة التي يحكم على مرتكبيها بالإعدام، أو أن الجرائم ازدادت حين منع تنفيذ أحكام الإعدام.

بعض المسيحيين المخلصين هم من بين أكثر دعاة عقوبة الإعدام حماسة، وهم بذلك يناقضون يسوع المسيح ويعللون اعتقادهم بناء على تفسير خاطئ

للكتب المقدسة العبرية. "العين بالعين، والسن بالسن"، هو رد فعلهم الأكثر احتمالاً، وهو يغفل عن الحقيقة وهي أن هذا الحكم أعلنه موسى ليكون حداً، أي تحريم ضد أخذ العينين الاثنتين أو كل أسنان المسيء في تنفيذ العقوبة ضده. وكذلك، يمكننا أن نتذكر شرح المسيح أن موسى أَعطَى هذه النواحي من التوراة وبعض النواحي الأخرى منه، ومن جملتها الطلاق ليكيف "قسوة القلب" في مستمعيه.

وفي الإنجيل أمثلة عديدة للرحمة بوصفها بديلاً لحكم الإعدام المقضي به، مثلما هو الحال حين سمح الله لأول قاتل معروف، وهو قابيل، أن يعيش، وهدد بانتقام يصل إلى سبعة أضعاف ضد أي شخص يؤذيه. وهناك نص مقدس آخر مثير للاهتمام يوجد في حزقيال 33، وفيه يقول الله: "ليس بي سرور في موت الشرير، ولكن أن يرجع الشرير عن طرقه ويعيش". ولعل أكثر الأمثلة حيوية عن عفو الله ورد الحق هو الملك داود، وهو الذي ارتكب الزنى وهو محصن مع المرأة الجميلة باثشيبا ثم جعل زوجها بعدئذ، وهو يورايا يُقتل. وفي مثال مؤثر آخر، غفر المسيح لامرأة حُكم عليها بالرجم حتى الموت بسبب زناها وهي محصنة.

ويبدو منطقياً أن على جميع المسيحيين أن يقتدوا بمثال يسوع المسيح، ولكن هناك اختلاف لا يمكن تعليله بين معظم البروتستانت والكاثوليك. وقد اتخذت الكنيسة الكاثوليكية موقفاً حازماً ضد عقوبة الإعدام، وهي مقرة أن الحكومات ذات السيادة تمتلك الحق القانوني في أن تأخذ حياة شخص مذنب عقوبة له، ولكن إذا لم يكن هنالك أي بديل فقط. وقد كتب البابا جون بول الثاني: "يجب أن يتم تقويم طبيعة العقاب ومداه بعناية وأن يتم اتخاذ القرار بشأنه، ويجب ألا يذهب إلى حد تنفيذ حكم الإعدام بالمسيء إلا في حالات الضرورة المطلقة،

وبكلمات أخرى، حين لا يكون ممكناً الدفاع عن المجتمع بطريقة أخرى. واليوم، على كل حال، ونتيجة للتحسينات المستمرة في تنظيم النظام الجزائي، فإن مثل هذه الحالات نادرة جداً إذا لم تكن عملياً غير موجودة".

في عام 1999 في سانت لويس، وصف البابا عقوبة الإعدام بأنها "قاسية وغير ضرورية"، وفي العام نفسه، في الجمعة الحزينة، أصدر الأساقفة الكاثوليك في أمريكا المناشدة التالية:

> "إن الاعتماد المتزايد على عقوبة الإعدام ينتقص منا جميعاً وهو علامة على نمو عدم الاحترام للحياة الإنسانية. ونحن لا نستطيع أن نتغلب على الجريمة بمجرد تنفيذ الإعدام بالمجرمين، ولا نستطيع أن نسترد حياة الأبرياء بإنهاء حياة المدانين بارتكاب جرائم القتل. إن عقوبة الإعدام تقدم وهماً مأساوياً وهو أننا نستطيع أن ندافع عن الحياة بأخذ الحياة. من خلال التعليم، ومن خلال الدعوة، ومن خلال الصلاة والتأمل في حياة المسيح، يجب علينا أن نلزم أنفسنا بشهادة مثابرة ومستندة إلى المبادئ ضد عقوبة الإعدام، وضد ثقافة الموت، ومن أجل إنجيل الحياة".

ربما كانت أقوى حجة ضد عقوبة الإعدام هي الظلم المفرط في استخدامها: فهي منحازة ضد الفقراء، والمعتوهين، والأقليات، وهي مصممة أو على الأقل مطبقة لحماية الضحايا من البيض. وليس مثيراً للدهشة، منذ إعادة فرض عقوبة الإعدام في عام 1976، أن 76 بالمائة من أولئك الذين حكموا بالإعدام، بما في ذلك في المحاكم الفيدرالية، كانوا أعضاء من جماعات الأقليات. والمثال النموذجي لذلك، هو أن التسعة والتسعين (99) قاتلاً الذين تم

تنفيذ حكم الإعدام فيهم في عام 1999، من أجل 127 عملية قتل للنفس البشرية، كان 104 من بين الضحايا من البيض! فليس من المتصور تقريباً أن نتخيل شخصاً أبيض غنياً ذاهباً إلى غرفة الموت بعد أن يكون قد تم الدفاع عنه في المحكمة من محامين تكاليفهم غالية، وخصوصاً إذا كان الضحية أسود أو هسبانياً (من أصول إسبانية من أمريكا اللاتينية).

ومع وصول اختبارات الدنا (دي ان ايه)، حديثاً، وُجِد أن العديد من الناس الذين كانوا في صف انتظار الموت كانوا غير مذنبين فعلاً. وأعلن حاكم إلينوي جورج ريان تأجيل تنفيذ أحكام الإعدام حين علم أن ثلاثة عشر سجيناً مداناً كانوا أبرياء من الجرائم الكبيرة التي يحكم المدانون بها بالإعدام، وتم إطلاق خمسة منهم بعد ذلك إطلاقاً كاملاً بسبب اختبارات الدنا. ومنذ عام 1973، أطلق سراح 120 تقريباً من نزلاء السجون الأمريكية الذين كانوا محكومين بالإعدام واستبعدوا من صف انتظار الموت.

كتابي الأخير، المشاركة في الأوقات الطيبة، مهدى "إلى ماري برنس، التي نحبها ونعتز بها". وماري هذه امرأة سوداء رائعة، وكانت وهي تحت العشرين من العمر قد زارت مدينة صغيرة، واتهمت كذباً بالقتل وقام بالدفاع عنها محام معين قابلته لأول مرة في اليوم الأول من المحاكمة، وحينئذ نصحها بأن تجيب بأنها مذنبة، ووعدها بحكم خفيف. وبدلاً من ذلك حكم عليها بالسجن مدى الحياة، وبوصفها موثوقة فقد سمح لها أن تعمل خادمة في منزل الحاكم. كانت نابهة جداً جعلتني أطلب أن أُعَيَّن مسؤولا أميناً عليها بعد الإفراج عنها بشرط حسن السلوك، وعاشت ماري معنا طوال أربع سنوات في البيت الأبيض. ودلت إعادة فحص الدليل وإجراءات المحاكمة من قبل القاضي الأصلي للمحاكمة أن ماري

كانت بريئة براءة تامة ومنحت العفو. لقد كانت محظوظة، وكان يمكن بالسهولة نفسها أن ينفذ فيها حكم الإعدام. ولو كانت الضحية بيضاء، لما كنا عرفنا ماري برنس.

وكان يمكن لها على الأرجح أن تشارك مصير لينا بيكر، وهي امرأة سوداء أبقيت في العبودية رغم إرادتها وأسيء استخدامها من سيدها، وهو رجل أبيض. وفي أحد الأيام في عام 1945، حوكمت، وأدينت من محلفين كانوا كلهم من البيض، وحكم عليها بالإعدام، بعد أن اعترفت أنها أطلقت عليه النار حين هاجمها بقضيب معدني وهددها بقتلها. وبعد إعادة فحص دقيقة للقضية، منحت العفو الكامل في شهر آب/أغسطس 2005، أي، بعد ستين سنة من موتها في الكرسي الكهربائي.

إن وقوفنا وحدنا من بين الأمم الديمقراطية العظيمة في فرض عقوبة الإعدام هو قرار أخلاقي آخر يجري إجبار الأمريكيين على مواجهته. ومع أن عقوبة الإعدام كانت مدعومة من غالبية قوية في الماضي، فإن الرأي العام يتغير. وقد أظهر استطلاع حديث للرأي أن حوالي ثلثي الأمريكيين يدعمون تأجيلاً لتنفيذ أحكام الإعدام بعد أن أعلموا أن اختبارات الدنا ودلائل أخرى قد أدت إلى إطلاق سراح العديد من نزلاء السجون الذين كانوا ينتظرون في صف الموت.

سؤال آخر موجه إلى المسيحيين: لو ووجه المسيح بهذا الخيار، فماذا كان سيفعل؟

✳ ✳